امتحان الأستاذية الأزهرية

بعد أربعة أعوام

للأستاذ زكي الدين إبراهيم بدوى

منذ نيف وثلاث سنوات حضرت امتحانات العام الدراسى الأول لدرجة « الأستاذية » الأزهرية ، وأبديت على صفحات الرسالة الغراء[1] عدة ملاحظات عنّت لى بشأن المحاضرات والرسائل التى اشتملت عليها تلك الامتحانات . ولما كنت قد قضيت معظم المدة المنصرمة بعيداً عن البلاد فى مهمة تعليمية بالعراق عدت منها أخيراً ، فقد بدا لى أن أحضر بعض امتحانات هذا العام لأقف على مدى تطور هذه الدراسة الجديدة فى الأزهر بعد ما سلخت امتحاناتها أربعة أعوام

ويسرنى أن أبدأ اليوم ملاحظاتى بتسجيل بعض خطوات التقدم فى النواحى التى كنت قد تناولتها بالنقد فى كلمتى الأولى .

من ناحية الشكل أخذت إدارة الكليات الأزهرية بطرف من النظم الحديثة المتبعة فى مناقشات الرسائل ، فأعدت مدرجات خاصة لهذه المناقشات بعد ما كانت تجرى فى غرف ذات مقاعد منبسطة . وأصبح النظام الحاضر يقضى بأن يقدم المناقشات بعرض موجز يلم فيه صاحب الرسالة بعناصر البحث الذى تشتمل عليه رسالته . فيتيح بذلك لجمهور المستمعين من الطلاب وغيرهم متابعة هذه المناقشات والإفادة منها . كذلك أخذ معظم حضرات أعضاء اللجان بالتقليد الجامعى الجميل ، الذى يقضى بأن يبدأوا ملاحظاتهم على الرسائل بالتنويه بما يستحق التنويه من مواطن الإجادة فيها مما ينطوى على تشجيع نافع لأصحابها ، ومكافأة أدبية لهم على ما بذلوا من جهد ، وحفز لهم غيرهم

ومن ناحية الموضوع لمست تقدماً محسوساً لمستوى الطلاب العلمى تجلى فى عرض الرسائل والمناقشات التى دارت حولها مما يدل على ارتقاء وسائل هذه الدراسات فى فروعها المختلفة

على أننى حين أبادر إلى تسجيل بوادر التقدم الآنفة الذكر مقدراً المشرفين على هذا النوع من الدراسة جهودهم التى أبانت هذا المبلغ من النهوض على حداثة عهد الأزهر به — لا يسعنى

(١) العدد ٤٩٩ الصادر فى ٢٤–٢–١٩٤١

والله ما فقرنا اختياراً ... وإنما فقرنا اضطرارُ

جماعة كلنا كسالى ... وأكلنا ما له عيار

تسمع منا إذا اجتمعنا ... حقيقة كلها فشار

ولكنه لم يكن موفقاً فى حجره على العقول فى الأصول ، والحكم عليها بالوقوف عند ظواهر النصوص ، وموقفه فى هذا غير منسجم مع موقفه الأول ، وقد وقع بهذا فيما وقع فيه خصومه من الحجر على حرية الرأى ، وحصر الدين فى حدود ضيقة يشتد فيها الحرج على العقول ، ولا تتسع للاجتهاد الذى لا شطط فيه ولا انحراف ، ولقد كان خصومه منطقيين فى جمودهم على كل ما ألفوه ، وتحريمهم فى الفروع مخالفة الأئمة الأربعة ، وفى الأصول مخالفة الإمام الأشعرى ، ولم يكن هو منطقياً فى تسويغه مخالفة تلك الأئمة بالاجتهاد فى الفروع ، وعدم تسويغه مخالفة السلف فيما يقبل الاجتهاد من الأصول ، فهو بهذا قد فر من جمود إلى جمود

واضطرابه فى ذلك هو الذى لم يجعل منه المصلح السمح الذى يعلو على ما كان يقع فيه خصومه من المجازفة بالتكفير ، وجعله يجازف بالتكفير مثلهم ، ويشتط فى الإنكار على الأشعرى وغيره ممن حاول فى الدين الجمع بين العقل والنقل ، وأخذ فى ذلك بالاجتهاد فى الأصول ، ولم يجمد كما جمد ابن تيمية وغيره على ظواهر النصوص ، والإسلام من المرونة بحيث يعلو على ذلك التضييق ، وهو الذى أتى برفع الحرج فى الدين ، ولم يقف من العقل موقف المنابذ المخاصم ، بل وقف منه موقف المصالح المسالم

ولو أن ابن تيمية لم يقع فى ذلك الاضطراب لكان منه المصلح الذى يتطلبه المسلمون فى ذلك العصر ، ولأمكنه أن يجمع كلمتهم على الإصلاح اللازم لهم ، وهو إصلاح لا يقف عند الحدود الضيقة التى وقف هو عندها ، بل يتناول الإصلاح فى الدين ، والإصلاح فى العلم ، والإصلاح فى الحكم ، وما إلى هذا من أمور الدنيا والآخرة

عبد المتعال الصعيدى

مع ذلك أن أغفل التنبيه إلى ما لا يزال بارزاً من مواطن القصور والتقصير

فأول ما يسترعى الانتباه من ذلك أن هذه الدراسات تعوزها الطريقة الحديثة للبحث والعرض والتصنيف . فالرسائل وإن كانت قد تزحزحت قليلاً عن طرائق الأزهر التقليدية التي كانت تضفى على الآراء والمذاهب القديمة هالة من التقديس تجعلها بمنجاة من سهام المناقشة الطليقة والنقد الحر — إلا أنها ما زالت فى مجموعها محدودة بحدود التجميع والتنظيم للأبواب العامة في مختلف العلوم ، ولا تخرج عن هذا النطاق إلا خروجاً جزئياً بأبحاث عابرة متفرقة يقع عليها قارىء هذه الرسائل فى غضون صفحاتها دون أن يحس بوحدة فكرية تربط بين عناصرها وتوجهها وجهة معينة مما يبرز فيه أثر المجهود الشخصى الذى هو طابع التصنيف الحديث . يضاف إلى ذلك أنه حتى فى نطاق التجميع والتنظيم لا يبدو فى الرسائل والمحاضرات الحالية — فيما عدا القليل منها — أثر المجهود الشخصى فى التجديد والابتكار فى العرض

والأصل الذى تقضى به الطريقة الحديثة المتبعة فى مثيلات هذه الرسائل والمحاضرات أن يتناول كل منها بالبحث نقطة معينة — لا باباً من الأبواب العامة — يدرسها الباحث دراسة مستفيضة من جميع نواحيها ومايحيط بها من ملابسات ، ثم يعمل فكره ورأيه الخاص فى ذلك كله ، حتى يخرج بفكرة عامة تنتظم عناصر البحث وتقرر له كياناً مستقلا يشهد عرضه لصاحبه بالبداء والابتكار ، فيضيف بذلك جديدا إلى الموضوع الذى يعالجه ، ومن شأن ذلك أن يثبت مقدرته على الاضطلاع فى مستقبل حياته العلمية بإضافات جديدة من هذا القبيل يسهم بها فى تقدم العلم والفن إن هو وفق إلى ابتكار آراء أو نظريات جديدة ، أو يساعد على ذلك — على الأقل — إن وقف به جهده عند حد التجديد فى العرض والتأليف المستساغ بين عناصر من الأبحاث جديرة بأن يبذل الجهد فى تنظيمها تنظيماً علمياً جديداً وجمع شتاتها على هذا النحو . وهذا هو الهدف الأول للأبحاث والدراسات الأكاديمية المختلفة

كذلك يسترعي الانتباه فى رسائل الأستاذية أن أصحابها لا يراعون فيها الطرائق الحديثة فى التبويب والتقسيم والفهارس ، فما يزال بعضهم يجرى على الطرائق القديمة فى ذلك متبعاً التقسيم التقليدى إلى أبواب عديدة وفصول ، ومقتصراً على فهرس واحد فى آخر الرسالة . وقليل منهم يحاول محاكاة الطريقة الحديثة فى التبويب والتقسيم ، لكنه يسير فى ذلك على غير هدى لعدم وقوفه على أصول هذه الطريقة ، فيبدو تقسيماً غير منطق يقدم فيه ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم وتوضع بعض عناصر البحث فى غير المكان المناسب من أقسامه مما يشيع فيه الفوضى والاضطراب والتكرار أحياناً ، فيشوه العرض ويعوق الإفادة منه ويصد عنها

والطرائق الحديثة فى التبويب والتقسيم تقضى بالبدء بوضع خطة plan للبحث تقررها وحدته وكيانه المستقل بعد اتضاحه فى ذهن الباحث ، ويراعى فيها التأليف بين عناصره المتشاكلة لدرجها تحت أقسام رئيسية قليلة العدد ، ثم يتدرج من ذلك إلى تبويب كل من هذه الأقسام ، ثم إلى تفصيل الأبواب ، فالتمييز بين المباحث المختلفة فيها ، وتفريع كل من هذه المباحث إلى فروع ، والتمييز بين النقط التى يشتمل عليها كل فرع وهكذا بحسب تشعب موضوعات البحث حتى يعرض فى ثوب قشيب نسج على أساس منطقى متماسك البنيان متسق الحلقات يروق القارئ ويساعده على الإحاطة بأطرافه والوقوف على الفكرة أو الفكر الرئيسية التي يقصد الباحث إلى إبرازها . أما الفهارس فى المصنفات الحديثة ، فيراعى فيها التعدد بحيث تشتمل على ثبت للموضوعات بحسب ترتيب ورودها فى البحث ، وآخر لها بحسب ترتيبها الأبجدى ، وثالث للمراجع ، ورابع للأعلام ، وخامس لأسماء البلدان وهكذا بحسب ما يشتمل عليه البحث ويتطلبه تيسير المراجعة

ولاتباع الطرائق الحديثة أهمية خاصة فى موضوعات الدراسات الأزهرية التي تعتمد على مراجع عتيقة كتبت بأساليب القرون الخالية ، ومن حق الناس على الأزهريين أن ينتظروا منهم — على الأقل — إفراغ هذه الموضوعات فى قوالب جديدة تناسب عقلية الجيل الحاضر وتتفق وطرائق تفكيره

ولكن من ذا عساه أن يوجه شباب الأزهر التوجيه الذى يهيئهم لأداء هذه الرسالة ؟ إن الطلاب لا يستطيعون الاهتداء بأنفسهم إلى طرائق البحث والعرض الحديثة ، ولا مندوحة لهم

من الاعتماد على أساتذتهم فى الأخذ بأيديهم فى هذا السبيل .

وهنا نواجـه من جديد مشكلة الأزهر العتيدة بل مشكلة الإصلاح العامة حيثما بدت الحاجة إلى الإصلاح فى معاهد التعليم ، وأعنى بها مشكلة المدرس أو الأستاذ . وقد حاول الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي فى مشيخته الأولى علاج هذه الناحية يندب عدد كبير من أساتذة الجامعة للتدريس فى الأزهر ، وإيفاد بعوث أزهرية إلى الخارج عاد أكثر أفرادها إلى مصر بعد انتهاء دراستهم وانتظموا فى سلك أساتذة الأزهر . لكن عدد هؤلاء من القلة بحيث لا يفى بإحداث هذا التغيير الجوهرى فى طرائق التعليم ، وقد وقفت ظروف الحرب الحاضرة إيفاد البعثات للخارج ، كما فتر حماس الأزهر للاستعانة بأساتذة الجامعة الذين كان فى مقدورهم حقاً المساهمة فى التوجيه الدراسى المنشود ، ويؤسفنى أن أقرر أن معظم من بقى به الآن من الأساتذة غير الأزهريين هم من تلاميذ المدرسة القديمة الذين لا يختلفون كثيراً عن جمهرة شيوخ الأزهر الحاليين من حيث الصلاحية للتوجيه الأكاديمى

وإذا كان لى بمناسبة ما أبديته من الملاحظات المتقدمة على دراسات « الأستاذية » الأزهرية أن أنبه إلى ما أعتقده كفيلاً بالإصلاح الممكن فى الظروف الحاضرة ، فإننى أتوجه إلى المسئولين فى الأزهر والغيورين على نهضته بالمقترحين التاليين :

١ — العودة إلى الاستعانة — فى نطاق واسع — بكبار الأساتذة الذين إليهم يرجع الفضل فى توجيه سياسة التعليم الجامعى فى مصر إلى الوضع الذى استقرت عليه الآن ، وبخاصة من جمعوا فى ثقافاتهم بين الدراسات الأزهرية وغيرها ، سواء منهم من بقوا فى الجامعة حتى الآن ومن خرجوا منها ، دون ما نظر إلى الاعتبارات الأجنبية عن التعليم والتى وقفت حتى الآن عقبة فى سبيل الاستعانة بهؤلاء الأفاضل الذين يستطيعون وحدهم الاضطلاع بوضع حجر الأساس للتطور المنشود

٢ — الاستعاضة مؤقتاً عن البعثات الأزهرية الخارجية غير الميسورة الآن ببعثات داخليـة توفد إلى كليتى الآداب والحقوق بجامعتى فؤاد وفاروق ، ولهذا سابقة حاولها الأستاذ المصلح الكبير السنهورى بك لترقية تدريس الشريعة فى كلية الحقوق بجامعة فؤاد فى عهد عمادته لهذه الكلية ، وكانت فكرة جليلة لم تمهله الظروف السياسية — مع الأسف — حتى يستطيع تنفيذها ، فلا مانع الآن من الأخذ بها فى نطاق واسع لصالح الأزهر وثقافته

وقبل أن أختتم هذه الكلمة أوجه النظر إلى ما سبق أن نبهت إليه فى كلمتى الأولى من وجوب قيام الأزهر بطبع الممتاز من رسائل الأستاذية على نفقته مع الأخذ بنظام تبادل الرسائل مع الجامعات الأخرى ، لأن فى ذلك شحذاً للهمم ، وإذاعة لمجهودات الأزهريين ، وتقريباً نافعاً بين ثقافتهم وأنواع الثقافات الأخرى .

ابراهيم زكى الحديدى
المتخرج فى الأزهر وكليتى
حقوق باريز والقاهرة

الأمراض النفسية وكيف تعالج

مؤلف يكشف القناع عن : السحر . الزار الجن . العفاريت الارواح فيريك حقائق هى أم خرفـات ويشرح مـاهية التنويم المغناطيسى والايحاء والتحليل النفسى وكيف يتم الشفاء من العلل النفسية والعصبية بوساطتهم أخرجه الاستاذ أحمد السنوسى على ضوء الاختبارات العملية وقدمه المربى الكبير الدكتور أمير بقطر

ثمن النسخة ٦٠ ستين قرشا ـ ٧ قروش للبريد

يطلب من المكتبات الشهيرة ومن المؤلف

٣٣ شارع الملكة فريدة بالقاهرة